Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 293-307
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.19

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية
ISSN: 1813-1719 (Print)

The role of sustainable tourism development in reducing the phenomenon of unemployment in Iraq

Nisreen Ghaly Qassem*
Administrative Technical College, Central Technical University-Baghdad

Keywords:
Tourism, sustainable tourism development, unemployment

A R T I C L E I N F O

Article history:
Received 20 Apr. 2023
Accepted 30 Apr. 2023
Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Nisreen Ghaly Qassem
Administrative Technical College, Central Technical University-Baghdad

Abstract: The importance of sustainable tourism development is determined by several indicators that show the extent to which it supports the country's economic and social development goals, including increasing national income, expanding job opportunities, reducing unemployment, maintaining the balance of payments, achieving balanced development across the country's regions, and enhancing income and revenues. Government, among others. The importance of promoting the development of sustainable tourism in the areas of job creation and human resources development is increasing. This is a long-term human investment as the benefits drive growth in all aspects of the national economy and its various sectors. Despite its contribution to employment, job creation, and alleviation of the unemployment problem through its main sectors, such as the hotel sector, the food and beverage sector, and travel and tourism companies, this has diminished its role as a leading sector and an active participant in supporting the economy in general and employment and alleviating the unemployment problem in particular. However, it is not the level of ambition. The research reached the most important conclusion, which is that tourism is a service sector and depends to a large extent on the human element in providing service and direct contact with its consumer. We recommend the need to provide incentives and subsidies to encourage investment to support sustainable tourism development and bring domestic and foreign capital to establish projects that provide job opportunities and thus reduce unemployment.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 293-307
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.19

دور التنمية السياحية المستدامة في الحد من ظاهرة البطالة في العراق

نسرين غالي قاسم
الكلية التقنية الإدارية، الجامعة التقنية الوسطى-بغداد

المستخلص

تتحدد أهمية التنمية السياحية المستدامة من خلال عدد من المؤشرات التي توضح مدى دعمها لأهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدولة، بما في ذلك زيادة الدخل القومي، وتوسيع فرص العمل، وخفض البطالة، والحفاظ على ميزان المدفوعات، وتحقيق تنمية متوازنة عبر مناطق الدولة، وتعزيز الدخل والإيرادات الحكومية، من بين أمور أخرى. تتزايد أهمية تعزيز تنمية السياحة المستدامة في مجالات خلق فرص العمل وتنمية الموارد البشرية. يعد هذا استثمارًا بشريًا طويل الأجل حيث إن الفوائد تدفع النمو في جميع جوانب الاقتصاد الوطني وقطاعاته المختلفة. بالرغم من مساهمتها في التوظيف وخلق فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة من خلال قطاعاتها الرئيسية، مثل قطاع الفنادق وقطاع الأغذية والمشروبات وشركات السفر والسياحة، فقد قلل ذلك من دورها كقطاع رائد ومشارك فاعل في دعم الاقتصاد بشكل عام والتوظيف والتخفيف من مشكلة البطالة بشكل خاص. ومع ذلك، فهو ليس مستوى الطموح. وتوصل البحث إلى أهم استنتاج وهو أن السياحة قطاع خدمي ويعتمد بدرجة كبيرة على العنصر البشري في تقديم الخدمة والاتصال المباشر مع مستهلكها ونوصي بضرورة تقديم حوافز وإعانات لتشجيع الاستثمار لدعم التنمية السياحية المستدامة وجلب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لأنشاء المشاريع التي توفر فرص العمل وبالتالي الحد من البطالة.

الكلمات المفتاحية: السياحة، التنمية السياحية المستدامة، البطالة.

المقدمة

تلعب التنمية السياحية المستدامة دورا أساسيا في توفير فرص العمل وأنها قادرة على دعم الاقتصاد وهذا ما أثبتته التجارب الناجحة في كثير من دول العالم، لذلك سنحاول أن نسلط الضوء في بحثنا على ابراز دور التنمية السياحية المستدامة في توفير فرص العمل والحد من ظاهرة البطالة لأن مشاريع التنمية السياحية تسهم في توفر فرص العمل وتقليص البطالة من خلال دراسة دور القطاع الخاص العراقي في توفير فرص العمل السياحي والفندقي من خلال مجالات وفرص الاستثمار في قطاعات السياحة المتمثلة بالفنادق وشركات السفر والسياحة وقطاع المطاعم وأهم التحديات التي تواجه التنمية السياحية المستدامة وسوق العمل السياحي العراقي علما بأن توفر البيانات كونها اكثر الصعوبات التي تواجه الباحثين في القطاع السياحي العراقي.

منهجيه البحث

اولاً. مشكلة البحث: بالرغم من اسهام القطاع السياحي في التوظيف وتوفر فرص العمل والتخفيف من مشكلة البطالة من خلال قطاعاته الرئيسة كالقطاع الفندقي وقطاع الأطعمة والمشروبات وشركات السفر والسياحة فضلا عن السياحة الدينية والاثرية وموسم الزيارات إلا أنه ليس بمستوى الطموح وبما يتناسب مع حجم القطاع السياحي.

ثانياً. هدف البحث:

1. التعرف على أهم القطاعات الرئيسة التي يمثلها القطاع السياحي.

2. تقييم دور القطاع السياحي في خلق فرص عمل من خلال مؤشرات توضح واقع فرص العمل في مختلف القطاعات الرئيسية السياحية.
3. دراسة التحديات التي تواجه القطاع السياحي وكذلك سوق العمل السياحي العراقي والتي لها الأثر في التوظيف.

ثالثاً. فرضية البحث:

للتنمية السياحية المستدامة دور ضعيف ومتذبذب في توفير فرص العمل والحد من ظاهرة البطالة في العراق ولا تتناسب مع حجم القطاع السياحي والاستثمارات السياحية.

رابعاً. منهج واساليب البحث: اعتمدنا المنهج التحليلي الوصفي كونه المناسب في تحقيق أهداف البحث واختبار فرضيته فضلا عن خبرتنا العملية والأكاديمية في هذا القطاع التي تدعم ملاحظاتنا حول الموضوع.

المبحث الثاني: الإطار النظري للبحث

أولاً: مفهوم السياحة: عرف مؤتمر الأمم المتحدة للسياحة والسفر الدولي المنعقد في روما 1963-1963 م بأن السياحة هيه ظاهرة اجتماعية إنسانية تقوم على انتقال الفرد من مكان سكنه الدائم إلى مكان آخر لفترة وجيزة لا تقل عن أربعة وعشرين ساعة ولا تزيد عن اثنا عشر شهراً بهدف السياحة الترفيهية، العلاجية والأماكن التراثية. والسياحة كالطائر لها جناحين هما السياحة الخارجية، والسياحة الداخلية" بينما عرفها مؤتمر (اوتاوا) بكندا 1991 بأنها" الانشطة التي يقوم بها الشخص المسافر إلى مكان خارج بيئتة المعتادة لمدة أقل من فترة معينة من الزمن، وألا يكون غرضة من السفر ممارسة نشاط يكسب منه دخلاً في المكان الذي يسافر إليه (بوعميشة، 2012: 19)، ومن خلال هذين التعريفين نلاحظ:

- ❖ السياحة هي عملية انتقال من مكان إلى آخر لفترة قصيرة ومؤقتة.
- ❖ الغرض من السياحة لا يكون كسب المادي كما انها قد تكون داخلية أو خارجية.

ثانياً. أهمية السياحة: تنبع أهمية السياحة، من كونها القطاع الذي يزيد من ايرادات الدولة، وذلك كما يلي (عبوي، 2018: 23):

1. الظاهرة المعروفة باسم "السياحة" هي حركة مؤقتة لعدد كبير من الأشخاص الذين يغادرون منازلهم ويسافرون إلى دول أخرى (السياحة الخارجية) أو ينتقلون إلى مدن داخل بلدانهم (السياحة الداخلية). حول القدرة المالية للسائح على السفر لفترة طويلة أو قصيرة، ولوائح العملة في الدولة، وتأثير الحوافز السياحية في البلد الذي يزوره، ومدى وجود نفقات المعيشة المعقولة، وما إلى ذلك.
2. يرتفع دخل الدولة السياحية نتيجة الوظيفة الاستهلاكية التي توفرها الدولة السياحية. استهلاك الخدمات (مثل الطعام والشراب والبضائع والهدايا للترفيه والبنزين والمشروبات) هو ما يسبب هذه الزيادة. عادة ما يكون كل زائر حريصًا على الحصول على بعض السلع المحلية والهدايا من الدولة السياحية من أجل أن يكون تمثيلًا دائمًا لزيارته إلى هذا البلد. وذلك لأن الدولة توفر وسائل العيش السهلة الكاملة وكذلك في شكل توريد المواد المحلية.
3. العملة الصعبة ورأس المال الذي تجلبه السياحة للأمة هو ما يعطيها أهميتها الاقتصادية. يعتمد الإطار الأساسي للاقتصاد المحلي على قطاع السياحة في العديد من الدول. وتعد هذه أكبر صناعة في العالم من حيث تشغيل العمالة والقضاء على البطالة في تخصصاتها المتعددة مما يساعد على النهوض

بالسياحة. قطاع السياحة هو سوق يمكن أن ينمو في اقتصاديات الدول، ويشمل جميع الصناعات الأخرى مثل التجارة والصناعة والزراعة، إلخ..

4. يعد قطاع السياحة من أكبر القطاعات في العالم، حيث يعود بالفائدة على الاقتصاد الإقليمي والعالمي. في الدول الصناعية، ينفق المستهلكون أموالًا على السفر والسياحة أكثر مما ينفقونه على أشياء أخرى.
5. تتزايد أهمية القطاع السياحي في الدول النامية التي تسعى جاهدة لتحقيق فائض أو توازن في مجال ميزان المدفوعات، والحصول على فائض في مجال العملة الصعبة، وتحقيق صادرات غير متوقعة للقطاع.
6. السياحة نشاط ديناميكي وديناميكي يؤثر على جميع الأنشطة الاقتصادية المحلية والدولية بطريقة تعود بالنفع على الطرفين. الإنتاج والاستهلاك والسفر الجوي والاتصالات والموانئ والمطارات والإقامة والمؤسسات المالية والأنشطة المتعلقة بالتجارة الداخلية والخارجية جميعها لها تأثير عليها.
7. السياحة كصناعة لها أهمية خاصة تستمد من تأثيرها على بنيان وأداء الاقتصاد القومي، والتي يمكن النظر إليها من خلال الجدول رقم (1) والذي يوضح تأثيرات السياحة المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد.

الجدول (1): المكونات المختلفة لتأثيرات السياحة المباشرة وغير المباشرة في الاقتصاد

المساهمة المباشرة للسياحة Direct Contribution of Tourism	الصناعات	❖ خدمات الإقامة ❖ خدمات المأكولات والمشروبات ❖ تجارة التجزئة ❖ خدمات النقل ❖ الخدمات الثقافية والرياضية والترفيهية
	السلع	❖ الإقامة ❖ النقل ❖ الترفيه ❖ الجذب
	مصادر الانفاق	❖ الإنفاق المحلي للمقيم ❖ إنفاق سفر الأعمال المحلي ❖ صادرات الزائرين ❖ الإنفاق الحكومي على السياحة والسفر
المساهمة غير المباشرة للسياحة Indirect Contribution of Tourism		❖ الإنفاق الاستثماري السياحي الخاص ❖ الإنفاق الحكومي الكلي على السياحة ❖ تأثير المشتريات من الموردين
المساهمة المستحدثة للسياحة Induced Contribution of Tourism		❖ المواد الغذائية والمشروبات ❖ الترفيه ❖ الملابس ❖ السكن ❖ بضائع منزلية

المصدر:

Alberto F. Lemma, Overseas Development Institute, Tourism Impacts: Evidence of Impacts on employment, gender, income, EPS-PEAKS, 2014, p3.

ثالثاً. التنمية السياحية المستدامة: تعرف التنمية السياحية المستدامة Development Sustainable والمتوازنة بأنها تنمية يبدأ تنفيذها بعد دراسة علمية كاملة في إطار التخطيط المتكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الدولة ككل، أو داخل أي إقليم تتجمع فيه مقومات التنمية السياحية من عناصر جذب طبيعية وحضارية (الجبوري، 2022: 60) والإتحاد الأوروبي للبيئة والمتنزهات القومية يعرف التنمية السياحية المستدامة على أنها نشاط يحافظ على البيئة ويحقق التكامل الاقتصادي والاجتماعي ويرتقي بالبيئة المعمارية، كما تعرف على أنها التنمية التي تقابل وتشبع احتياجات السياح والمجتمعات الضيفة الحالية وضمان استفادة الأجيال المستقبلية، كما أنها التنمية التي تدير الموارد بأسلوب يحقق الفوائد الاقتصادية والاجتماعية واستمرارية العمليات الايكولوجية والتنوع البيولوجي والجمالية مع الابقاء على الوحدة الثقافية ومقومات الحياة الاساسية.

رابعاً. مبادئ التنمية السياحية المستدامة: لتحقيق التنمية السياحية المستدامة، وجدت بعض مبادئ والأنظمة التي لاقت نجاحاً في المواءمة بين رغبات السياح من جهة وحماية الموارد البيئية والاجتماعية والاقتصادية من جهة أخر، وتمثل أساسا في: (السعيد، 2018: 259).

1. حماية البيئة والاهتمام بالموارد الطبيعية والموروثات الثقافية للمجتمعات، والارتقاء بالوعي البيئي والقضايا البيئية لدى السياح والعاملين والمجتمعات المحلية، وايجاد المعايير للمحاسبة البيئة والرقابة على تأثيرات السلبية على السياحة.
2. إقامة المساواة بين الأجيال والاستفادة من الموارد السياحية تطبيقا لمبدأ التنمية المستدامة القائم أساسا على تجنيب الطبيعة السياحية أي عوامل تحريف تؤدي إلى التقليل من إنتاجيتها مستقبلا.
3. ضرورة المحافظة على مستوى إنتاجية الموارد السياحية لضمان استمرارية عامل اجتذاب السواح.
4. ضرورة وجود إدارة سليمة للموارد الطبيعية والبشرية في المنطقة، يمكنها أن تحافظ على هذه المكتنزات للأجيال القادمة من خلال عناصر بشرية مدربة.
5. مشاركة المجتمعات المحلية في اتخاذ قرارات التنمية السياحية وبالتالي خلق تنمية سياحية مبنية على المجتمع، والارتقاء بمستوى تسهيلات الترفيه واتاحتها للسياح والسكان المحليين على حد سواء، أو الاهتمام بتأثير السياحة على المنظومة الثقافية للمقاصد السياحية.
6. إقامة تنمية سياحية أمر يترتب عليه الحفاظ على تنوع الأنظمة البيئية الموجودة لأنها تمثل غالب القاعدة الأساسية التي يقوم عليها هذا نشاط، فالتنمية السياحية المتواصلة جوهرها عملية تغيير يكون فيها استغلال الموارد واتجاه الاستثمارات وجهة التطور التكنولوجي والتغيير المؤسساتي أيضا في حالة الانسجام، وتعمل على تعزيز إمكانية ربط الحاضر والمستقبل لتلبية الحاجات الأساسية للسياح.
7. تحديد القدرة الاستيعابية للمكان السياحي، بحيث يحدد أعداد السياح الوافدين للمنطقة السياحية بدون ازدحام واكتظاظ، حتى لا يؤثر ذلك على البيئة الطبيعية والاجتماعية من جهة وعلى السياح من جهة أخرى فيرون بيئة جاذبة توفر لهم الخدمات والأنشطة.

خامساً. البطالة: تتمثل البطالة في الفرق بين حجم العمل المعروض وحجم العمل المطلوب في المجتمع خلال فترة زمنية معينة، عند مستويات الأجور السائدة، ومن ثم فإن حجم البطالة يتمثل في حجم الفجوة بين كل من الكمية المعروضة والمعروضة عند مستوى معين من الأجور (الدبور، 2016: 8). كما يمكن التعبير عن البطالة بانها حالة الشخص الذي لا يجد عملاً، رغم أنه يبحث عنه بجد، ومصطلح البطالة لا يشمل أولئك الأشخاص الذين لا يبحثون عن عمل بسبب تقدم السن أو بسبب اصابتهم بمرض عقلي أو جسماني أو يسبب إعاقة، كما لا يشمل الأشخاص الذين

ينتظمون بالمدارس أو يقومون بالواجبات المنزلية، فمثل هؤلاء الأشخاص يصنفون بشكل عام على أنهم خارج قوة العمل القوى العاملة (رجب، 2009: 8) أثر البطالة على العامل وعائلته:

تعد البطالة من أهم الأمراض الاجتماعية الخطيرة تولد آثار سلبية على حالة العامل وعائلته، ويمكن حصر هذه الآثار بما يأتي:

1. البطالة تعني انقطاع الدخل مما يجعل الفرد في حالة قلق دائمي وخوف شديد.
2. كما تولد لدى الفرد العاطل عن العمل حالة من التذمر واليأس والتهيج.
3. قد تدفع الفرد إلى تقبل التبرعات الخيرية أو اللجوء الى مؤسسات البر، فتتضائل شخصيته وتتحطم آماله ويشعر بالذل والهوان.
4. قد يضطر العاطل عن العمل أن يحمل أولاده على هجر المدارس للعمل في الشوارع أو التسول مما ينعكس سلباً على بناء الجيل الجديد.
5. قد يضطر العاطل عن العمل إلى الانخراط في صفوف المجرمين أو المتسولين أو قد يتقمص شخصية المشعوذين.

وكل هذه الآثار تجعل من العاطلين عن العمل أشبه بالمنبوذين في نظر الناس وبالتالي قد ينحرف اجتماعياً وخلقياً.

أ. **أثر البطالة على الاقتصاد القومي:** إذا ما حدثت بطالة جزئية في المجتمع، فإن الطلب الفعال سوف يقل، نظراً لانخفاض القوة الشرائية بسبب البطالة المتفشية. وهذا ما يحمل المنتجين على تقليص حجم الإنتاج، ومن ثم الاستغناء عن عدد من العاملين فتنتشر البطالة أكثر من ذي قبل. وهكذا كلما زادت البطالة انكمش حجم الطلب لدرجة خطيرة وتقلص حجم الإنتاج بدرجة كبيرة، وعمد المنتجون إلى تسريح العمال بأعداد غفيرة، وبذلك ينتقل الوضع الاقتصادي في البلد من سيء إلى أسوا. وكنتيجة لذلك سوف يهبط حجم الناتج القومي والدخل القومي وهذا يعني الاتجاه نحو حالة الكساد الاقتصادي (محمد، 2014: 86).

المبحث الثالث

الجانب العملي

للقطاع السياحي دوراً مهماً في خلق وتوفير فرص العمل كالعمالة المخصصة في شركات السفر والسياحة والمطاعم والفنادق والنقل السياحي وسنسلط الضوء في هذا المبحث على أهم القطاعات السياحية المولدة لفرص العمل وبما يتوفر من معلومات وبيانات وكما يلي:

اولاً. القطاع الفندقي: يعد القطاع الفندقي من أكبر القطاعات السياحية المولدة لفرص العمل فمن ناحية العاملين بأجر في الفنادق تشكل النسبة الأعلى إلى إجمالي العاملين فيها لسنوات الدراسة وكانت أعلى نسبة لعام 2015 بلغت (77%) و(72%) للأعوام 2016 و2017، وهذه النسبة لا بأس بها ولكنها لا تتناسب مع متطلبات التنمية السياحية المستدامة في سوق العمل السياحي العراقي لذلك يحتاج إلى زيادة نسبة العاملين بأجر لأنها هي التي تعمل على المساهمة الايجابية لقطاع الفنادق بالتوظيف والقضاء على البطالة وهذا ما يؤكده الجدول رقم (2).

إما معدل تطور إعداد المشتغلين في القطاع الفندقي فقد بلغ (5202) عامل في عام 2015 وهي تشكل أدنى نسبة، بينما ارتفع عام 2016 و2017 ليصل إلى (6010) و(6850) عامل على التوالي، بينما نلاحظ عام 2018 انخفاض إعداد المشتغلين في الفنادق ليصل إلى (5345) عامل بسبب انخفاض اسعار النفط عالميا مما ادى الى تراجع حجم الاستثمارات في القطاع السياحي.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 293-307
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.19

الجدول (2): إعداد المشتغلين في القطاع الفندقي بحسب تقاضي الأجر للسنوات 2015، 2016، 2017، 2018

السنة	مجموع العاملين بدون اجر	مجموع العاملين بأجر	المجموع العام للعاملين بأجر وبدون اجر	نسبة العاملين بأجر إلى إجمالي العاملين
2015	1185	4017	5202	%77
2016	1626	4384	6010	%72
2017	1862	4988	6850	%72
2018	1662	3683	5345	%69

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية إحصاء التجارة، مسح الفنادق ومجمعات الإيواء السياحي.

وفقاً للدراسات التي اجريت من قبل الجهات المسؤولة فإن معدل خلق وظائف مباشرة في قطاع الفنادق فقط يتراوح بين (0.5 - 1.2) فرصة عمل لكل غرفة جديدة في فندق. وفي الجدول رقم (3) حيث يظهر المعدلات المتخصصة للعمالة التي توفرها الفنادق حسب معدل عامل / فندق وعامل/ غرفة وعامل / سرير وكالآتي:

1. حسب معدل عامل / فندق يظهر إن كل فندق من فنادق القطاع الخاص يوفر ما يقارب 6 فرص عمل مقابل 417 فرصة عمل يوفرها كل فندق من فنادق القطاع العام والمختلط.
2. وحسب معدل عامل / غرفة يظهر إن كل 6 غرف من الغرف الفندقية التابعة للقطاع الخاص تخلق فرصة عمل واحدة بينما كل غرفتين من فنادق القطاع العام والمختلط تولد فرصة عمل واحدة.
3. وحسب معدل عامل / سرير النتيجة مشابهة لما سبق حيث كل 17 سرير في فنادق القطاع الخاص يولد فرصة عمل واحدة مقابل كل سريرين من فنادق القطاع العام والمختلط يولد فرصة عمل واحدة

الجدول (3): معدلات عامل / فندق – عامل/غرفة – عامل/ سرير في الفنادق العراقية لعام 2018

القطاع	عدد الفنادق	العاملين	عامل/ فندق	عدد الغرف	عامل/ غرفة	عدد الأسرة	عامل/ سرير
فنادق القطاع العام والمختلط	6	1174	195	1584	0.74	2094	0.56
فنادق القطاع الخاص	1650	7746	5	46222	0.17	105012	0.07

المصدر: من عمل الباحث استناداً لإحصائية مسح الفنادق لعام 2018.

ثانياً. قطاع شركات السفر والسياحة:

لابد من الاشارة إلى أن القطاع الخاص في العراق هو من يملك شركات السفر والسياحة ومن المهم هنا إن نوضح قدرته على خلق الوظائف وتوفير فرص العمل ودورها في الحد من ظاهرة البطالة وكما في الجدول رقم (4) الذي يوضح إعداد المشتغلين في هذه الشركات وأصنافهم وكم منهم يعمل بأجر أو بدون أجر وبما توفر من بيانات للسنوات 2006 و2007 و2009 و2011 و2016.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 19, No. Special Issue, Part (3): 293-307
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.19.SP3.3.19

الجدول (4): عدد المشتغلين في شركات السفر والسياحة والأجور المدفوعة لهم لسنة 2006،2007،2009، 2011، 2016

السنة	أصناف المشتغلين	عاملون بأجر 1	عاملون بدون اجر 2	المجموع 3	نسبة العاملين بأجر إلى المجموع الكلي للعاملين 3/1	الأهمية النسبية لكل صنف %
2006	الإداريون	130	178	308	42.2	1.71
	سواق	74	14	88	84.1	3.20
	آخرون	30	7	37	81.1	6.8
	المجموع	234	199	433	54.0	%100
2007	الإداريون	257	307	564	45.6	80 .3
	سواق	62	29	91	68.1	0.13
	آخرون	44	3	47	93.6	7.6
	المجموع	369	339	702	52.6	%100
2009	الإداريون	369	471	840	43.9	2.76
	سواق	135	19	154	87.7	9.13
	آخرون	105	4	109	96.3	9.9
	المجموع	609	494	1103	55.2	%100
2011	الإداريون	1062	905	1967	54.0	83.0
	سواق	118	29	147	80.3	6.2
	آخرون	244	12	256	95.3	11.0
	المجموع	1424	946	2370	60.1	%100
2016	الإداريون	961	65	1026	94.0	48.0
	سواق	204	1	205	99.5	10.0
	آخرون	883	25	908	97.2	42.4
	المجموع	2048	91	2139	96.0	%100

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مسح نشاط شركات السفر والسياحة للسنوات من 2006، 2007، 2009، 2011، 2016.

نستنتج من الجدول أعلاه ما يأتي:

1. هناك تطور في إعداد المشتغلين في شركات السفر والسياحة للمدة 2006-2016 بعد إن كان 433 عام 2006 ارتفع إلى (702) في عام 2007 بمقدار تغير (1،62 %) وازداد إلى 1103 لعام 2009 وبمعدل تغير (1،57%) عن عام 2007 وارتفع إلى 2370 عام 2011 والارتفاع طبيعي مع الزيادة الحاصلة في إعداد شركات السفر والسياحة في العراق، بينما انخفض عام 2016 اذ بلغ عدد المشتغلين 2139.
2. إما من ناحية تصنيف العمالة حسب (الإداريون، السواق، آخرون) لقطاع شركات السفر والسياحة يظهر لنا ارتفاع نسبة المشتغلين من الإداريين عن باقي الأصناف للسنوات 2006 و2007 و2009

و2011 حيث بلغت (71.1%) و(80.3%) و(78.2%) و(83%) على التوالي بينما انخفض عام 2016 إلى (48%) وذلك بسبب ارتفاع عدد العاملين في الأصناف الأخرى، وعدد السواق يأخذ المرتبة الثانية حيث بلغت (20.3 %) و(13.5%) و(13.9%) على التوالي بينما انخفض عام 2013 إلى (6.2%) وارتفع عام 2016 ليصل الى (10%) وباقي النسب للأصناف الأخرى وهذا يؤشر التوظيف لصالح العمل الإداري، علما بأن البيانات تنقصها توصيف دقيق للعاملين في الشركات مثل وظيفة الإدلاء المرشدين والمترجمين فضلا عن العاملين في التسويق والترويج ومنظمين البرامج والذي يعكس نوع ومستوى الخدمات التي تقدمها هذه الشركات والتي لو توفرت مثل هذه البيانات لتوصلنا إلى نتائج مفيدة أكثر في هذا المجال.

3. وكانت نسبة العاملين بأجر إلى مجموع العاملين في شركات السفر والسياحة تشكل تقريبا النصف أو أكثر بقليل جدا حيث بلغت (54%) و(52%) و(55%) (60%) للأعوام 2006 و2007 و2009 و2011على التوالي بينما ارتفعت عام 2016 بنسبة أكبر اذ بلغت (96%)، وبالرغم من ذلك تبقى هذه النسبة للسنوات السابقة ضئيلة لا تتناسب مع أهداف التنمية السياحية ومتطلباتها الاقتصادية والاجتماعية لأن هذا يعني هذه النسبة المتواضعة هي (مدفوعة الأجر والتعويضات) والتي تمثل فرص العمل الفعلية التي تلبي احتياجات سوق العمل السياحي هذه النسبة المتواضعة في قطاع مهم مثل قطاع شركات السفر والسياحة إذن أثرها الاقتصادي والاجتماعي أيضا متواضع على المجتمع والاقتصاد السياحي بشكل خاص وعلى الاقتصاد العراقي بشكل عام.

الجدول (5): معدل عامل / شركة للفترة 2006-2016

السنة	عدد الشركات	إعداد العاملين	معدل عامل/شركة
2006	479	433	9.0
2007	497	702	1.41
2009	466	1103	2.36
2011	678	2370	3.50
2016	721	2139	2.97

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على بيانات وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي للسنوات 2006-2016.

يظهر لنا في الجدول رقم (5) معدل فرص العمل التي تولدها كل شركة للفترة 2006 – 2016 حيث إن معدل عامل / شركة ضعيف لا يتناسب مع الحركة السياحية الواعدة في العراق ولا تتناسب مع تنامي طلب السياحة الداخلية والسياحة الخارجية لأن كل شركة تولد فرصة عمل واحدة تقريبا للعاملين 2006 و2007 علما بأن عدد الشركات في ارتفاع واضح من 479 عام 2006 إلى 497 شركة عام 2007 بسبب تفوق طلب السياحة الدينية في العراق. لكن ازداد المعدل إلى فرصتين عمل لكل شركة عام 2009 و2011 و2016 رغم إن هناك انخفاض بسيط في إعداد الشركات.

الجدول (6): إعداد ومواقع شركات السفر والسياحة في العراق لسنة 2018 والأهمية النسبية لها

المحافظة	عدد شركات السفر والسياحة	الأهمية النسبية
كركوك	86	%11
ديالى	43	%6
بغداد	213	%30
بابل	50	%7
كربلاء	48	%7
واسط	23	%3
صلاح الدين	21	%3
النجف	69	%10
القادسية	31	%4
المثنى	11	%2
ذي قار	30	%4
ميسان	10	%2
البصرة	86	%11
المجموع	721	%100

المصدر: العمود الأول: وزارة السياحة، التخطيط والمتابعة، العمود الثاني من إعداد الباحثة.

نلحظ من خلال الجدول رقم (6) إن شركات السفر والسياحة تتركز بالمرتبة الأولى في محافظة بغداد حيث بلغت (213) شركة وبنسبة (30%)، تليها في المرتبة الثانية محافظتي البصرة وكركوك (86) شركة وبنسبة (11%) لذلك تصبح البصرة ثاني أكبر مدن العراق بالمرتبة الثانية، ومحافظة النجف بالمرتبة الثالثة (69) شركة سياحية وبنسبة (10%) تليها محافظتي بابل وكربلاء بالمرتبة الرابعة(50) و(48) شركة وبأهمية بلغت (7%) تليها محافظة ديالى بالمرتبة الخامسة (43) شركة بنسبة (6%) ومحافظتي القادسية وذي قار بالمرتبة السادسة بواقع (31) و(30) شركة وبنسبة (4%) ومحافظتي واسط وصلاح الدين في المرتبة السابعة (23) و(21) وبنسبة (3%) والمثنى وميسان في المرتبة الثامنة (11) و(10) شركة وبنسبة (2%) يعني تركز ما نسبته 83.47% من شركات السفر والسياحة في اربع محافظات بغداد والبصرة وكركوك والنجف بسبب سوء التخطيط لمشاريع تنمية الأقاليم والمحافظات وله الأثر السلبي في تحقيق العدالة في تنمية المحافظات.

ثالثاً. مجمل القطاع السياحي: نلحظ من خلال الجدول رقم (7) ما يأتي:

1. شهد القطاع السياحي تطورا ملحوظاً في توظيف وتشغيل الأيدي العاملة والحد من ظاهرة البطالة إذ بلغ نحو (165) ألف عامل عام 2019 بعد أن كان بنحو (82.8) ألف عامل عام 2000.
2. نسبة المساهمة المباشرة في اجمالي التشغيل حققت متوسطاً ضئيلا بلغ نحو 2.5%) لسنوات قيد البحث، وهذا ناتج عن ضعف الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع وضعف ادائه الاقتصادي.
3. وبما إن النشاط السياحي يسهم في توليد فرص عمل غير مباشرة في القطاعات الأخرى، فيلاحظ ومن خلال متابعة الجدول أن نسبتها تتراوح بين (4.2%-7.8%) خلال سنوات قيد البحث، وهذا

يعني أهمية هذا القطاع في توفير فرص عمل للقطاعات الأخرى نتيجة للعلاقات التشابكية فيما بينها وبين قطاع السياحة، على الرغم من ضالة هذه النسبة.

4. كما نلحظ أن معدلات البطالة في العراق شهدت انخفاضاً خلال السنوات قيد البحث، وكان أعلى معدل للبطالة في عام 2000 وبلغ (22) وهي نسبة عالية جدا جاءت نتيجة للظروف والعقوبات الاقتصادية المفروضة على العراق، في حين انخفضت معدلات البطالة خلال المدة المحصورة بين (2008-2012) من (15) عام 2008 إلى (8) في عام 2012 وهذا ناتج عن السياسات التي اتبعها العراق لخفض البطالة، ثم عاودت النسب إلى الارتفاع حتى بلغت (12,9%) في عام 2019 وذلك بسبب السياسات الموجهة نحو زيادة الانفاق العسكري لمواجهة العصابات الارهابية وانخفاض أسعار النفط. وبالرغم من اسهام السياحة المباشرة والاجمالية في التوظيف إلا أنها تميزت بضالتها، وذلك بسبب انخفاض الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع سواء كانت المحلية أو الأجنبية وقد انعكس ذلك على معدلات البطالة في العراق التي تراوحت بين الارتفاع والانخفاض، مما يشير إلى ضآلة اسهام القطاع السياحي في الحد من معدلات البطالة في العراق. ونخلص من ذلك كله أن نسب اسهام قطاع السياحة في التوظيف سواء كانت المباشر أو الإجمالية في التوظيف كانت تتسم بالضأله وبالتالي فأن تأثيرها كان محدودا في خفض معدلات البطالة والفقر في العراق وهذا ناتج عن ضعف الاستثمارات الموجهة نحو هذا القطاع.

الجدول (7):

اثر السياحة في التوظيف وتشغيل اليد العاملة وتأثيرها على معدلات البطالة في العراق لسنوات متفرقة

السنة	العاملين في قطاع السياحة الف (1)	نسبة المباشرة في التوظيف % (2)	نسبة التشغيل الكلية (3)	معدل البطالة (4)	معدل التغير %
2000	82.8	1.8	4.2	22	-
2005	128.1	2.4	6.5	17	22.7-
2008	139.4	2.3	6.3	15	11.7-
2009	160.8	2.6	6.7	14	6.6-
2010	171.2	2.7	7.2	12	14.2-
2011	147.1	2.2	6.1	8	33.3-
2012	166.7	2.4	6.5	8	0
2013	201.2	2.8	7.8	9	12.5
2014	202.9	2.7	7.7	10	11.1
2015	191.8	2.5	7.2	10	0
2016	173.1	2.2	6.8	10	0
2017	175.7	2.2	7.0	13	30
2018	170.3	2.1	6.8	12	7.6-
2019	165	2.0	6.6	12	0

المصدر: داود، هيلين سعد، (2022) الاستثمار في قطاع السياحة وانعكاساته على بعض مؤشرات التنمية المستدامة - تجارب دولية مختارة مع اشارة للعراق، كلية الادارة والاقتصاد /جامعة القادسية.

رابعاً. اهم التحديات التي تواجه التنمية السياحية المستدامة في مجال توفير فرص العمل والحد من البطالة (السلماوي، 2012: 23):

1. هناك أثار سلبية لقلة المعلومات عن سوق العمل إذ هي من أبرز المحددات لأداء سوق العمل السياحي في أنظمة غير متطورة لجميع المعلومات والبيانات المطلوبة حول أدائه فقدرة المعلومات الصحيحة والمتكاملة قد صعبت مهام تصحيح وبرامج تأهيل وتشغيل فاعلة.
2. عدم إرساء معايير مهنية حيث أن المبالغة في مقومات ومتطلبات الوظائف وشروط التعيين والمؤهلات المطلوبة تحبط أمال بعض الباحثين عن عمل كما أن بروز مشكلة الفائض في بعض المستويات التعليمية ليحتم علينا أتباع حل أمثل يقوم على ربط الوظائف والمهن المتوافرة في سوق العمل بمهارات ومعايير معتمدة من جهات مختصة مما يحسن أفاق التوظيف للخريجين.
3. عدم وجود خدمات التوظيف والمساعدة في البحث عن عمل حيث تشكل المساعدة في البحث عن عمل وسيلة متدنية الكلفة من أجل القضاء على فجوة المعلومات التي تفصل بين جانبي العرض والطلب في سوق العمل والذي أحد أسبابه غياب الأمان النقابي في هذا القطاع.
4. هناك أثار سلبيبه لغياب التشريعات المنظمة لسوق العمل السياحي حيث أن صناعة السياحة ترتبط بقطاعات المجتمع والصناعات الأخرى لذلك كان لابد لهذه الصناعة من بيئة قانونية للعمل في إطارها ومن المعروف أن التشريعات السياحية تعاني اليوم من قدمها وكونها لم تعد تلبي المرحلة الزمنية وذلك لمرور فترة طويلة على صدورها وبعضها بحاجة إلى تعديلات مثل قانون (49) لسنة 1983 الخاص بشركات السفر والسياحة وقانون خاص بالمرشدين السياحيين وغيرها لا زال يمثل فجوة كبيرة في الإطار التشريعي لصناعة السياحة ونستطيع أن نؤكد الحاجة إلى سبعة تشريعات في المهن السياحية والنقل السياحي والإدلاء ومكاتب شركات السفر والأطعمة والإيواء والإدارة السياحية.
5. واقع القطاعات الأساسية للتشغيل التي تم تناولها كالفنادق وقطاع المطاعم وشركات السفر والسياحة ومن خلال الإحصائيات والمشاهدات المدنية أشر ضعف خدماتها وتراجع فرص العمل فيها واحتياجها للتشريعات البيئة المناسبة مما يؤثر أن واقع سوق العمل السياحي يعيش حالة من الانفصام والاختلال في العلاقة بين الطلب على العمل وعرض العمل الموجود.
6. غياب الاستثمار وتدني نوعية التعليم السياحي وضعف كفاء السوق في مواكبة التطور الحاصل عالميا في هذا القطاع بكل نشاطاته المختلفة.
7. العوامل المجتمعية التي أثرت بشكل واضح على كل تفاصيل المجتمع والاقتصاد العراقي ومنها سوق العمل السياحي (الاضطرابات الأمنية والسياسية وعمليات الارهاب والفقر والمرض والموروثات الاجتماعية...الخ)
8. لا يحتاج سوق العمل فقط إلى خريجي الجامعات لملء الوظائف الشاغرة. بدلاً من ذلك، هناك حاجة أساسية وملحة للتخصصات في مجالات مهنية وتقنية واسعة النطاق، والتي تتطلب تدريبًا مهنيًا وتقنيًا يمكّن الأفراد من العمل في المهن الفنية الوسيطة. تتحمل مؤسسات القطاع الخاص مسؤولية تدريب القوى العاملة الوطنية لأن سوق العمل يبحث أيضًا عن العمالة الماهرة التي سيخلقها التدريب.

خامساً. دور الدولة في الحد من ظاهرة البطالة وتشجيع وإنعاش العمل والعمالة: لا شك أن العمل هو ما يعطي كل شخص قيمته وهدفه في الحياة. يعمل كل شخص في مهنته ومجال خبرته، ويستثمر وقته وجهده في هذا العمل من أجل الحصول على التقدير والتعويض. يشكل الركود الاقتصادي الذي تعيشه الدول العربية وبقية دول العالم حاليًا تهديدًا خطيرًا لاقتصاداتها وأسلوب حياتها. طلبت منا أن

نلتزم بهذه الرسالة لشرح ما يمكن أن تفعله الدول والمجتمع لدعم العمال والتوظيف، وخاصة للخريجين الجدد: (الشاكري، 2006: 3)

1. على الدولة والمجتمع تربية جميع أبنائها، وإعدادهم للعيش المستقل، وتوفير فرص عمل عادلة للجميع، بمن فيهم ذوو الإعاقة القادرين على العمل.
2. وضع قوانين وخطط لسد الثغرات في كافة المفاصل التي تستخدم هذه الخبرات في مختلف قطاعات الدولة ورعاية الموارد والكفاءات البشرية من قبل الدولة ومؤسساتها المختلفة التي تعدها ثروة وطنية. لا يمكن إهمالها.
3. يجب أن تكون المؤسسات الحكومية المهمة والفعالة على اتصال دائم بالمؤسسات الأكاديمية وخاصة الجامعات. ويتم ذلك من خلال تنسيق المواقف والخطط والالتزام بالأهداف بعيدة المدى لتخريج كوادر متقدمة بأسلوب فريد من حيث الكم المعلوماتي والتدريبي، بما يتناسب مع الاحتياجات الفعلية للدولة ومؤسساتها في مختلف التخصصات، بحيث تكون الكليات. ليسوا مكتظين بالأرقام التي لا يمكن استيعابها للعمل بعد التخرج.
4. ينبغي أبدًا السماح بتأسيس الجامعات الخاصة التي تركز على الربح، ويجب أن يكون للجامعات دائمًا متطلبات صارمة تضمن حصول الخريجين على المهارات اللازمة لدفع تنمية الأمة. سواء في التعليم الابتدائي أو العالي، يجب أن يكون التعليم الجيد هو التركيز دائمًا.
5. يجب على الحكومة تقديم المساعدة المالية للباحثين عن عمل حتى يتمكنوا من تلبية احتياجاتهم الأساسية أثناء بحثهم عن عمل.
6. يجب على الدولة إنشاء مرافق يمكن الإشارة إليها باسم "مراكز العمل" على مستوى البلديات (أي ضمن الخدمات التي تقدمها الإدارات البلدية داخل المدن أو التقسيمات الإدارية المعادلة لها)، بهدف أساسي هو العمل كوسيط بين الباحثين عن عمل وأصحاب العمل في تخصصات متنوعة.
7. على الدولة أن تقدم برامج المساعدة المالية للشركات الصغيرة والمتوسطة، سواء لإجراء دراسات الجدوى الاقتصادية أو لدعم رأس المال الأولي لهذه الأعمال، خاصة في المناطق الحضرية أو المناطق التي تعتبر فقيرة، حيث تعطي هذه البرامج ذلك. وصول الشركات إلى رأس المال لبدء مشاريعها. في عملية تطوير الابتكار.
8. الدولة مسؤولة عن وضع الإطار القانوني للتوظيف والعمل في القطاع الثالث (المعروف أيضًا باسم قطاع المنظمات غير الربحية أو منظمات المجتمع المدني)، وكذلك في القطاعين العام والخاص. هناك قوانين تحدد حداً أدنى للأجور في الساعة وأحكاماً تتعلق بتكافؤ الفرص بين (مناطق مختلفة من الدولة، بين الأشخاص ذوي الإعاقة وغيرهم، وبين الجنسين على النحو الذي تسمح به العادات والمجتمع والدين)، فضلاً عن القيود. والقيود المفروضة على عمالة الأطفال (مثل اشتراط العمل أثناء الإجازات بموافقة الوصي ولأنواع معينة من العمل فقط مع ربطها بالسن المسموح به).
9. القوانين التي تدعم إنشاء واستمرار عمل منظمات المجتمع المدني، وكذلك المساعدات المالية والعينية المباشرة وغير المباشرة من الدولة لهذه المنظمات الأهلية التطوعية، وكذلك تخفيض رسوم الشحن والضرائب، على سبيل المثال، لجذب عدد كبير من العاملين في جميع المجالات، يمكن أن تساعد جميعها في بناء وتفعيل القطاع الثالث. مثل تلك الموجودة في الزراعة والبناء والصحة والعلوم والتعليم ورعاية الأطفال وغيرها من الصناعات.

10. تقوم وزارة التخطيط أو ما يعادلها في كل دولة عربية بإعداد دراسات شاملة، يتم تنفيذ كل منها من قبل فريق متخصص من الخبراء في التخطيط الحضري والإقليمي (من مختلف التخصصات الهندسية والاجتماعية والجغرافية والإحصائية والزراعية... وغيرها من التخصصات التي يقبلها قسم التخطيط للدراسات العليا). تضع هذه الفرق خططًا على المدى القريب والمتوسط والطويل.
11. يمكن تصنيف جميع الأعمال والأنشطة الاقتصادية إلى مجموعتين: الأنشطة الاقتصادية الأساسية وتلك التي تعتمد بشكل أساسي على الدخل من مصادر خارج المدينة أو المدينة أو المنطقة. الشركات الصناعية والإنتاجية والاستخراجية والتحويلية هي أمثلة على هذه الأنواع من المشاريع. تشكل الأنشطة الفئة الثانية. المؤسسات الاقتصادية غير الأساسية، مثل المخابز ومحلات النجارة والمطاعم وغيرها من الأعمال الخدمية، التي تعتمد على المال والدخل من القرية أو المدينة أو المنطقة في عملياتها.
12. الأرض التي تحدد وتشكل خريطة كل دولة هي أثمن مواردها، وبالتالي فإن استثمارها من أجل الاستخدام الأفضل والأنسب هو ما يفتح في الواقع آفاق التوظيف والنمو الوطني. مفتاح تفعيل الموارد والقدرات هو ملء الأرض، سواء عن طريق زراعة المحاصيل أو تشييد المباني.

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. السياحة من القطاعات المهمة التي تعتمد عليها الكثير من بلدان العالم فهي تجارة وصناعة وثقافة تتنافس فيها الدول لجذب السياح إليها حيث ترتبط بكثير من العناصر البشرية والبيئية والحضارية .
2. السياحة قطاع خدمي ويعتمد بدرجة كبيرة على العنصر البشري في تقديم الخدمة والاتصال المباشر مع مستهلكها.
3. يجب توفر جملة من الشروط في مقدم الخدمة من حسن السلوك والباقة والمظهر.
4. للمورد البشري دور هام وفعال في تنشيط القطاع السياحي فهو يقوم بتقديم الخدمة والاتصال المباشر مع مستهلكها أو من خلال إدارة تنظم المنشآت والمؤسسات السياحية مما يسمح بتحقيق التنمية السياحية .
5. التنمية السياحية المستدامة هي تقديم خدمات ذات مستوى راقي وإشباع حاجات ورغبات السياح الأمر الذي يتطلب توفر عنصر بشري مؤهل.
6. انعدام الرقابة من قبل الدولة وكذلك الوعي وروح المسؤولية لدى المواطنين الذين يسعون إلى تحقيق الربح فقط، إذ نجد أن جل هؤلاء المواطنين يقومون بكراء منازلهم في السوق السوداء دون عملية التصريح لدى الدولة، هذا ما لاحظناه من خلال أن عدد السياح يفوق بكثير طاقة لاستيعاب.

ثانياً. التوصيات:

1. إنشاء معاهد ومراكز لتدريب وتأهيل وتطوير الموارد البشرية المتخصصة في المجال السياحي كالسياحة الدينية والاثرية والطبيعية.
2. تقديم حوافز وإعانات لتشجيع الاستثمار في المجال السياحي وجلب رؤوس الأموال المحلية والأجنبية لغرض الاستثمار في الأماكن السياحية وخصوصا في الأماكن التي لم تصلها يد الدولة مما ينعكس ايجابا على توفير فرص العمل.

3. التنسيق بين هيئة السياحة والجهات المسؤولة من القطاع الخاص لتقديم دراسات دقيقة وواقعية عن سوق العمل السياحي والفندقي في العراق لتحقيق التوازن بين العرض المتاح من العمالة السياحية والطلب الفعلي عليها حاليا وفي المستقبل وفي مختلف التخصصات.
4. التعاون المشترك مع البلدان المجاورة والتي سبقتنا في مجال التجربة السياحية (مصر، تونس، مالطا، ايطاليا) في مجالات تطوير وتدريب الموارد البشرية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. بوعموشه، حميدة (2012): دور القطاع السياحي في تمويل الاقتصاد الوطني لتحقيق التنمية المستدامة دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في جامعة فرحات عباس سطيف كلية العلوم الاقتصادية وتجارية وعلوم تيسير.
2. عبوي, زيد منير، (2016): مبادئ السياحة الحديثة, دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان.
3. الجبوري، إبراهيم فندي صالح، (2022): الابداع السياحي وأثرة في الاستدامة السياحية "دراسة استطلاعية لعدد من مرافق السياحة الترفيهية في مدينة الموصل، جامعة الموصل كلية الادارة والاقتصاد.
4. السعيد، صالح (2018)، دور الاستثمارات السياحية في تحقيق التنمية السياحية المستدامة، مجلة البحوث والدراسات التجارية كلية العلوم الاقتصادية، العدد الرابع.
5. السلماوي، حسين مظلوم، واقع العلاقة بين مؤسسات التعليم السياحي وسوق العمل السياحي في العراق (دراسة تحليلية)، رسالة ماجستير في كلية الادارة والاقتصاد-الجامعة المستنصرية، 2012.
6. الشاكري، عبد الصاحب (2006): وثيقة إلكترونية متاحة على الموقع للكاتب رئيس رابطة الشركات العراقية.
7. الدبور، عمر عبد العزيز موسي عبد العزيز، (2016) دور التنمية السياحية المستدامة في مواجهه ظاهرة البطالة دراسة حالة مصر، جامعة طنطا، كلية الحقوق.
8. رجب صبري عبد القادر، حمادة محمد حسين، (2009): البطالة نظرة واقعية وحلول عملية، جامعة القاهرة، كلية دار العلوم.
9. الحيالي، وليد ناجي، (2020)، دراسة بحثية حول بطالة مقدمة الى الاكاديمية العربية المفتوحة في دنمارك، كلية الادارة والاقتصاد.
10. فاتن علي منصور، (2014): البطالة وأثرها على التنمية الاجتماعية (دراسة ميدانية لمحافظة اللاذقية)، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، قسم الاحصاء.
11. محمد علي أسماعيل، شبر الهام خضير، (2014)، الاقتصاد السياحي (الجزء الثاني)، نظريات الاقتصاد الكلي واستخدامها في الاقتصاد السياحي، بغداد
12. داود، هيلين سعد، (2022) الاستثمار في قطاع السياحة وانعكاساته على بعض مؤشرات التنمية المستدامة - تجارب دولية مختارة مع اشارة للعراق، كلية الادارة والاقتصاد /جامعة القادسية.

ثانياً. المصادر الاجنبية:

1. Alberto F. Lemma, Overseas Development Institute, Tourism Impacts: Evidence of Impacts on employment, gender, income, EPS-PEAKS, 2014.